حابي HAPI JOURNAL

نشرة تصدر عن بوابة حابي - العدد السادس الأربعاء 8 يوليو 2020


## أهم الأخبار

اضغط على العناوين

Click here

الرقابة المالية تضيف سلع وخدمات جديدة لمظلة التمويل الاستهلاكي

Click here

وزير المالية: الموازنة الجديدة تتسم بالمرونة الكافية للتعامل مع كورونا

Click here

تحديد قيمة جدية التصالح في مخالفات البناء بين 5 و250 ألف جنيه

Click here

العربي الإفريقي يرتب تمويلا مشتركا بقيمة 365 مليون جنيه لصالح بالم هيلز

Click here

الري: تمسك إثيوبيا بمواقفها المتشددة يضيق فرص اتفاق سد النهضة

Click here

صن رن تندمج مع فيفنت سولار لتشكيل كيان بقيمة 9.2 مليار دولار

Click here

مناقشة آليات تفعيل قانون تفضيل المنتج المحلي فى المشتريات الحكومية

### دراسة توصي وزارة المالية بالإصدارات ذات العائد المتغير وتنويع الآجال حتى 15 عامًا

# انفراجة في ملف تنشيط سوق أوراق الدين


ياسمين منير ورضوى إبراهيم


**نبحث خفضًا جديدًا بتكلفة التعاملات.. واستكمال مناقشات تطوير سوقي إصدار وتداول السندات**

محمد ماهر عضو اللجنة الاستشارية ورئيس الجمعية المصرية للأوراق المالية **ECMA**

تقترب اللجنة الاستشارية لسوق المال التابعة للهيئة العامة للرقابة المالية، من وضع توصيات تفصيلية لتنشيط سوق أوراق الدين المحلي بشقيه الأولي والثانوي، في محاولة جدية وجديدة لحل المشكلات التاريخية التي تواجه هذا الملف، بعد أن تعثرت كل المبادرات التي نادت بالتنشيط على مدار أكثر من 10 سنوات.

قال محمد ماهر، عضو اللجنة الاستشارية ورئيس الجمعية المصرية للأوراق المالية ECMA في تصريحات خاصة لنشرة حابي الصادرة عن بوابة حابي جورنال، إن اللجنة تعتزم استئناف اجتماعاتها خلال الأيام المقبلة، بعد أن توقفت لفترة بسبب الاضطرابات الناتجة عن أزمة كورونا.

وأضاف أن أجندة الاجتماع المقبل تتضمن موضوعين أساسيين، الأول يتعلق بدراسة مقترحات خفض تكلفة التداول بناء على توجيهات الهيئة العامة للرقابة المالية، إلى جانب استئناف دراسة وصياغة مقترحات متكاملة لتنشيط سوق أوراق الدين المحلية، كانت بدأتها اللجنة قبل جائحة كورونا.

وأوضح ماهر أنه تم عقد اجتماعين قبل أزمة كورونا لدراسة الملف، الأول ضم نخبة من قيادات سوق المال وممثلي أكبر بنوك الاستثمار والمتعاملين الرئيسيين والشركات المتخصصة في إصدارات الدين، أما الاجتماع الثاني فكان مغلقًا على أعضاء اللجنة الاستشارية، وشهد وضع المقترحات الرئيسية للمشاكلات التي تواجه سوق الإصدار، وكذلك التي تعرقل نشاط عمليات التداول.

وأشار إلى مشكلتين رئيسيتين، الأولى تتعلق بوضع الإعفاء الضريبي على الاستثمار في السندات، خاصة عند دخولها ضمن استثمارات الصناديق، فيما تكمن المشكلة الثانية في سهولة التداول على الإصدارات المقيدة بالسوق، بما في ذلك إشكالية السماح لشركات الوساطة المالية بالتعامل عليها.

**اتجاه لتيسير نظام الحجز والتداول على أوراق الدين على غرار المطبق بالأسهم**

وأعرب ماهر عن تفاؤله بالتوصل الى مقترحات فنية من شأنها تجاوز عقبات تنشيط هذه السوق الهامة، مشيرًا في الوقت نفسه إلى دعم هيئة الرقابة المالية التي ستتولى قيادة التنسيق بين باقي الأطراف المعنية بسوق السندات، وفي مقدمتها البنك المركزي ووزارة المالية.

وفي سياق متصل علمت نشرة حابي أن هناك دراسة أعدت لتنشيط سوق أوراق الدين المحلية وعرضت على مسؤولي وزارة المالية، وتنقسم لمحورين، الأول خاص بتنشيط سوق الإصدار وتطويره من خلال استحداث منتجات جديدة وأكثر تنوعًا من الحالية، مثل السندات متغيرة العائد، والتي يُربط العائد عليها بسعر أذون الخزانة لأجل محدد.

وتستند الدراسة إلى أن هذا النوع من السندات سيساهم في تنشيط إصدارات وزارة المالية، دون تحميلها بأعباء كبيرة في أوقات ارتفاع أسعار الفائدة على الجنيه، علاوة على أنه سيوفر من التكلفة التي تتحملها في أوقات انخفاض أسعار الفائدة، كما أوصت الدراسة بتنويع آجال الإصدارات لتصل إلى 15 عامًا.

وعلى صعيد مقترحات تنشيط السوق الثانوية، علمت نشرة حابي أن هناك اتجاهًا لتغيير نظام التداول على أوراق الدين، وتسهيل نظام الحجز على غرار ما يحدث في سوق الأسهم.

وكان خالد عبد الرحمن، مساعد وزير المالية لعمليات أسواق المال السابق قد كشف في حوار مع جريدة حابي منذ أكثر من عامين عن تحركات جديدة على مستوى ملف تنشيط سوق أوراق الدين المحلية، على رأسها تعديل لقرار «المتعاملون الرئيسيون»، بالتنسيق مع البنك المركزي.

وأوضح حينها أن التعديل جاء بعد عدة لقاءات مع المرخص لهم بمزاولة النشاط، وباقي أطراف السوق، ويستهدف رفع سيولة التعاملات على السندات في السوقين الرئيسية والثانوية.

### مقارنة بدول المنطقة منذ بداية الأزمة

# مصر تسجل أبرز انتصار لاحتياطي أجنبي على كورونا

طارق عامر محافظ البنك المركزي

حقق الاحتياطي النقدي الأجنبي لدى البنك المركزي المصري أول انتصار له منذ بداية أزمة كورونا، مرتفعًا إلى 38.201 مليار دولار بنهاية يونيو، بزيادة 2.2 مليار دولار نحو 6% مقارنة بنهاية مايو، بعد سلسلة انخفاضات كان آخرها الشهر الماضي، وهو ما اعتبره مراقبون ومتعاملون أبرز صعود لاحتياطي نقدي لدولة في المنطقة كلها خلال شهور الجائحة العالمية.

كان الاحتياطي الأجنبي قد شهد تراجعًا بقرابة 9.5 مليار دولار خلال الأشهر الثلاثة الأولى من أزمة كورونا، منخفضًا بنحو 5.4 مليار دولار في مارس، ونحو 3 مليارات في أبريل، ومليار واحد في مايو، قبل أن يعاود الارتفاع مجددًا.

وفي شهر فبراير الماضي وقبل احتدام أزمة جائحة فيروس كورونا المستجد وتداعياته السلبية على الاقتصاد، كان رصيد احتياطي النقد الأجنبي يبلغ نحو 45.5 مليار دولار.

وكشفت بيانات البنك المركزي، عن أن الزيادة في الاحتياطي الأجنبي بنهاية الشهر الماضي نتجت عن ارتفاع رصيد العملات الأجنبية، ليبلغ 33.832 مليار دولار، مقابل 32.094 مليار بنهاية مايو، بزيادة قيمتها 1.738 مليار، وكذلك ارتفاع احتياطي الذهب بنحو 271 مليون دولار، ليصل إلى 4.076 مليار دولار مقارنة بنحو 3.805 مليار.

وسجل رصيد حقوق وحدات السحب الخاصة ارتفاعًا ليصل إلى 298 مليون دولار بنهاية يونيو مقابل نحو 107 ملايين في مايو، بزيادة نحو 191 مليونًا.

وفي 26 من يونيو الماضي وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على منح مصر تمويلًا جديدًا يعادل نحو 5.2 مليار دولار. وبعدها بيومين أكد نائب محافظ البنك المركزي المصري رامي أبو النجا في تصريحات له، أن مصر تتوقع استلام ملياري دولار خلال أيام ضمن هذا القرض.

ونقلت وكالة أنباء الشرق الأوسط الإثنين الماضي عن مصدر مصرفي، قوله إن المؤسسات وصناديق الاستثمار الدولية ضخت استثمارات بقيمة 440 مليون دولار بالسوق المصرية، في عودة قوية للمحافظ المالية والمستثمرين الأجانب إلى السوق، في ضوء تزايد الثقة في الاقتصاد المصري والسياسات النقدية التي يتبعها البنك المركزي، خاصة بعد التوصل لاتفاق جديد مع صندوق النقد الدولي.

وفي سياق متصل انعكس ارتفاع الاحتياطي على سعر صرف الدولار، والذي سجل تراجعًا خلال تعاملات أمس الثلاثاء بقيم تراوحت بين قرش واحد و4 قروش في مجموعة واسعة من البنوك.

كما انخفض متوسط سعر الصرف المعلن من البنك المركزي بأكثر من قرشين، ليهبط سعر الشراء تحت مستوى 16 جنيهًا، ويسجل 15.9914 جنيه للشراء و16.0914 جنيه للبيع، مقابل 16.0167 جنيه للشراء و16.1167 جنيه للبيع في اليوم السابق.

وهبط سعر صرف الدولار بنحو 3 قروش في بنك إتش إس بي سي إلى 15.98 جنيه للشراء و16.08 جنيه للبيع، مقابل 16.01 جنيه للشراء و16.11 جنيه للبيع في ختام تعاملات الأمس.

وخفض أكبر بنكين حكوميين - الأهلي المصري ومصر - أسعار صرف الدولار قرشين، لتبلغ أمس نحو 16.01 جنيه للشراء و16.11 جنيه للبيع، مقارنة مع 16.03 جنيه للشراء و16.13 جنيه للبيع في اليوم السابق.

فيما عرض البنك التجاري الدولي الدولار عند أقل مستوى بين البنوك منخفضًا بنحو 4 قروش، ليُسجل 15.97 جنيه للشراء و16.07 جنيه للبيع، مقابل 16.01 جنيه للشراء و16.11 جنيه للبيع.

وتراجع الدولار بمقدار 3 قروش في بنك الإسكندرية محققًا 15.98 جنيه للشراء و16.08 جنيه للبيع، بعدما سجل أمس الأول نحو 16.01 جنيه للشراء و16.11 جنيه للبيع.

كما تراجعت العملة الأمريكية بواقع قرش واحد في البنك العربي الإفريقي الدولي إلى 16.00 جنيه للشراء و16.10 جنيه للبيع، مقارنة بنحو 16.01 جنيه للشراء و16.11 جنيه للبيع.

وخفض بنك قطر الوطني سعر الدولار بواقع 3 قروش على دفعتين ليفقد قرشين حتى منتصف التعاملات وقرشًا آخر في الإغلاق، بالغًا 15.99 جنيه للشراء و16.09 جنيه للبيع، مقابل 16.02 جنيه للشراء و16.12 جنيه للبيع.

وتراجع الدولار نحو قرشين في بنك المشرق ليصل إلى 15.99 جنيه للشراء و16.09 جنيه للبيع، مقابل 16.01 جنيه للشراء و16.11 جنيه للبيع.

### بشرط زيادة استثمارات المشروع على 800 مليون جنيه

# حوافز جديدة لأراضي الأبراج بالعاصمة الإدارية


بكر بهجت

اللواء أحمد زكي عابدين، رئيس شركة العاصمة الإدارية للتنمية العمرانية

منحت شركة العاصمة الإدارية للتنمية العمرانية تيسيرات جديدة للشركات الراغبة في الحصول على أراض لإقامة أبراج في مختلف أحياء المشروع، وذلك ضمن إجراءاتها لمساندة الشركات وتخفيف الأعباء المالية عنها، واستقطاب مستثمرين جدد للمشروع.

ووفق مصدر في الشركة لنشرة حابي الصادرة عن بوابة حابي جورنال، فإن التيسيرات تتضمن تمديد فترات السداد عامًا إضافيًا، مع دفع 10% من قيمة الأرض كمقدم بدلًا من 20%، وخصم الفائدة التناقصية من العام الإضافي، والمقررة بنسبة 10% على القيمة المتبقية من إجمالي سعر الأرض بعد الدفعة المقدمة وجدية الحجز.

وتابع أن شركة العاصمة اشترطت أن تزيد استثمارات البرج على 800 مليون جنيه، وألا تقل المساحة عن 3 آلاف متر، مشيرًا إلى أن هناك ميزات إضافية للشركات الراغبة في الحصول على أكثر من قطعة.

ولفت إلى أن الشركة تدرس حاليًا تخصيص أراض في مناطق مميزة للمستثمرين الراغبين في دفع مقابلها بالدولار، شريطة دفع 25% من قيمة الأرض مقدمًا، موضحًا أن ذلك ينطبق على جميع المناطق والأحياء وليس في منطقة الأبراج فقط، وذلك لمنح ميزة إضافية للأجانب أو الشركات المحلية التي دخلت في شراكات مع أجانب، على أن يتم تحديد سعر المتر لكل قطعة وفقًا للنشاط المستهدف والموقع.

وأشار إلى أن تلك الآليات تتضمن أيضًا إمكانية اختيار الشركات للموقع الذي يتناسب معها، إذا لم ترغب في الحصول على أي من الأراضي المخصصة، على أن يتم إنهاء إجراءاتها بصورة فورية.

كان اللواء أحمد زكي عابدين، رئيس الشركة قد كشف الأسبوع الماضي لنشرة حابي، عن توقيع 12 عقدًا مع مستثمرين من القطاع الخاص، جميعهم مصريون، للحصول على أراض بدفع 10% بدلًا من 20% كمقدم، تضمنت نحوً 5 قطع أراض في منطقة وسط البلد Gov2، و4 أخرى في حي المال والأعمال، و3 قطع موزعة على الأحياء السكنية.

ولفت عابدين إلى أن هناك عدة عروض أخرى للحصول على أراض في عدة مناطق بالمشروع من قبل شركات أجنبية يجري دراستها حاليًا، وذلك على غرار تحالف أليانس الذي وقعت الشركة مذكرة تفاهم معه.

### بلومبرج: انهيار العملة يدمر الشركات ويغرق العائلات في الفقر

# لبنان.. الأزمة تخرج عن نطاق السيطرة

**الليرة تفقد 60% من قيمتها وتهدد بدفع الاقتصاد إلى «التضخم المفرط»**

تخرج الأزمة الاقتصادية اللبنانية بسرعة عن نطاق السيطرة، مدفوعة بانهيار العملة الذي أدى إلى تدمير الشركات وإغراق العائلات في حالة من العوز، وفقًا لتقرير نشرته بلومبرج.

فقدت الليرة اللبنانية ما يقرب من 60% من قيمتها في السوق السوداء في الشهر الماضي، وهددت بدفع الاقتصاد إلى دوامة مفرطة من التضخم. وأصبح صعود أسعار المواد الغذائية أكثر سرعة، كما يتسع نطاق انقطاع التيار الكهربائي مع نفاد الوقود.

في مواجهة الخسائر المدمرة، أغلق تجار التجزئة المشهورون محالهم حتى تستقر العملة، مما زاد من تفاقم البطالة التي من المتوقع أن تدفع نصف السكان إلى الفقر هذا العام.

تم ربط موجة من حالات الانتحار خلال الأسبوع الماضي بالوضع الاقتصادي المزري. أطلق رجل النار على نفسه في أحد شوارع بيروت المزدحمة، تاركًا رسالة انتحار تشير إلى أغنية شهيرة عن الفقر كتبت خلال الحرب الأهلية 1975-1990. يبدو أن لبنان التي تقع على مفترق الطرق بين بؤر التوتر في الشرق الأوسط تتفكك.

طلبت لبنان من صندوق النقد الدولي المساعدة في إصلاح أوضاعها المالية واستعادة الثقة، لكن المحادثات تعثرت حيث يتشاجر السياسيون والمصرفيون حول حجم الخسائر ومن يجب أن يتحملها. واستقال اثنان من مفاوضي وزارة المالية بسبب الانقسامات وسط دعوات صندوق النقد الدولي للبنانيين للعمل سويًا.

لم تثمر الجهود المبذولة لوقف انخفاض العملة، بما في ذلك من خلال منصة تسعير جديدة لمكاتب الصرف. وقال أحد صرّافي العملة إن جمهورًا خائفًا يخزن الدولارات، وأنه لا يستطيع أن يرى قاعًا ما لم تتم استعادة الثقة.

وقال النائب المعارض سامي الجميل: «لقد وصلنا إلى النقطة التي كنا نخشاها أكثر من غيرها».. «لا شيء سيوقف الانهيار، الذي سيطر على جميع المستويات».

مع اعتماد لبنان على استيراد كل شيء من القهوة إلى السيارات، فإن فوضى العملة لها تأثير كارثي على القوة الشرائية. ارتفعت الأسعار بما يزيد على 56% في مايو مقارنة بالعام الماضي، مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنحو 190%، وفقًا للأرقام الرسمية.

ومن المرجح أن تكون هذه الأرقام أعلى بكثير في يونيو، عندما اكتسب انخفاض الليرة الزخم، وتراجع سعرها إلى 9500 مقابل الدولار في السوق السوداء يوم الخميس الماضي، من نحو 4000 قبل شهر، وقد ينزلق السعر مرة أخرى خلال عطلة نهاية الأسبوع وسط التقلبات والارتباك.

ولا يزال الربط الرسمي البالغ 1507.5 ليرة للدولار في مكانه، ولكنه يستخدم بشكل فعال فقط لاستيراد القمح والوقود والأدوية. ويتم دعم الأطعمة الأساسية من خلال سعر صرف يبلغ 3900 ليرة للدولار. ولا يمكن لمن لديهم ودائع بالدولار تحويل أموالهم إلى الخارج.

محمد فاكهاني، مدير سلسلة متاجر صغيرة، أغلق منضدة اللحوم منذ شهور حيث ارتفعت الأسعار بشكل يتجاوز متناول العملاء. ويقوم بتخزين سلع أرخص لم تكن ستباع من قبل للمستهلك اللبناني الذي يهتم بالعلامة التجارية الجيدة، ولم يعد يقبل مدفوعات البطاقة لأن الموزعين سيأخذون المال فقط.

يقول: «يشتري الناس أقل. إنهم لا يسألون عن العلامات التجارية بعد الآن، ولا يذهبون إلى الكماليات، بل مجرد أساسيات». وستكون هناك أرفف فارغة إذا استمرت العملة في التدهور بهذه السرعة حيث سنكافح من أجل مواكبة ذلك. ستنخفض النوعية والكمية.»

توقفت الإشارات المرورية عن العمل، ولم تعد الشوارع مضاءة ليلاً، الطرق خارج المخابز والأمسيات على ضوء الشموع تستحضر ذكريات قاتمة للحرب الأهلية.

وأمس الثلاثاء، قالت المستشفيات الخاصة إنها ستحد من استقبال حالات الطوارئ والمرضى الذين يخضعون للعلاج الكيميائي وغسيل الكلى بسبب الوضع المالي «الحرج» الناجم عن تقلبات أسعار الصرف وتراكم المتأخرات على مقدمي الرعاية الصحية. بعض العائلات يائسة جدًا لدرجة أن صفحات Facebook ظهرت لمقايضة ممتلكات شخصية مثل الأحذية والأواني الزجاجية في مقابل الحفاضات وحليب الأطفال.

### تشمل تقليل الاعتماد على النفط

# الجزائر.. خطة جديدة لإنعاش الاقتصاد

**منح القطاع الخاص دورا أكبر .. والإبقاء على سياسات الدعم**

الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون

في ظل مواجهة ضغوط مالية بعد انخفاض عائدات موارد الطاقة، قالت الجزائر العضو في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) إنها ستطلق خطة اقتصادية جديدة لتقليل الاعتماد على النفط والغاز وإنها ستمنح القطاع الخاص دورا أكبر، وفق ما نقلته رويترز.

وتعهد الرئيس عبد المجيد تبون، الذي انتخب في ديسمبر، مرارا بإصلاح الاقتصاد المعتمد على النفط من خلال تطوير القطاعات الأخرى بخلاف قطاع الطاقة والبحث عن مصادر تمويل جديدة.

وأجبر انخفاض آخر في عائدات النفط والغاز خلال جائحة فيروس كورونا الحكومة على خفض الإنفاق العام وتأجيل مشاريع استثمارية مزمعة في قطاعات بما في ذلك قطاع الطاقة.

وقالت الرئاسة في بيان إنها ناقشت "الخطة الوطنية للإنعاش الاقتصادي والاجتماعي" الجديدة في اجتماع برئاسة تبون وبحضور رئيس الوزراء ووزراء المالية والطاقة والصناعة والمناجم والتجارة والفلاحة والتنمية الريفية.

ونقل البيان عن تبون قوله خلال الاجتماع "بناء اقتصاد حقيقي جديد يستلزم تغيير التفكير وإطلاق المبادرات وتحريرها من القيود البيروقراطية، ومراجعة النصوص القانونية الحالية أو تكييفها بروح واقعية تنطلق من المنطق الاقتصادي بدل الممارسات الآنية".

وأضاف تبون أن هذا "سيمكن من استعمال الذكاء الوطني، وعدم التمييز في خلق الثروة ومناصب الشغل بين القطاعين العام والخاص".

وستبقي الخطة الجديدة على سياسة الدعم في البلاد دون تغيير. وتدعم الحكومة كل شيء تقريبا من المواد الغذائية الأساسية إلى الإسكان والأدوية والوقود.

وقال تبون "هذه الخطة الوطنية يجب أن تحافظ على الطابع الاجتماعي للدولة وصيانة القدرة الشرائية للمواطن وخاصة الطبقة الهشة".

وقال البيان إن السلطات ستكشف النقاب عن مزيد من تفاصيل الخطة بعد موافقة الحكومة النهائية في الأيام المقبلة قبل طرحها على رجال الأعمال لمناقشتها.

تأتي الخطة وسط استعدادات لإجراء استفتاء في وقت لاحق من هذا العام على تعديلات دستورية من شأنها تعزيز الحريات ومنح البرلمان المزيد من السلطات في إطار إصلاحات سياسية.